حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٧ (عدد يوليو – سبتمبر ٢٠١٩)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

أثر زيادة معدلات النمو السكانية على حدوث الأزمات الاقتصادية

زياد جمال حداد*

مدرس بجامعة البلقاء التطبيقية– كلية اربد الجامعية

المستخلص

هدفت الدراسة لمعرفة أثر معدلات زيادة النمو السكاني على حدوث الأزمات العالمية. اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي لظاهرة الزيادة السكانية وأثرها على خلق الازمات الاقتصادية بشكل عام، وقد اعتمد الباحث في بحثه على مجموعة كبيرة من المشاهدات الخاصة به واعتمد أيضا على خلفيته العلمية في تحليل الظواهر. توصلت الدراسة إلى أنه لا يمكن الربط بين ظهور الازمة المالية وبين الزيادة في عدد السكان، فكل واحدة لها مسببتها ولا يوجد اي ربط بنهما، وأوصت الدراسة بالتشديد على تشريع القوانين التي تنص على منح التسهيلات المالية وخاصة لبيوت الاموال المالية مثل البنوك واعتماد المعايير المحاسبية كنصوص قانونية وليس كأدوات استرشادية في عملية بناء المنظومة المالية في البلد.

الكلمات المفتاحية: الأزمات العالمية، معدلات النمو السكاني

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٩.

١. المقدمة

إنه ليس بالإمكان تجاهل تأثير زيادة السكان؛ في أي مجتمع على الحالة الاقتصادية بشكل عام والمساهمة في حدوث الأزمات الاقتصادية بشكل خاص. هذا ناتج عن ايجاد فروق واضحة بين نمو الموارد والمصادر الاقتصادية والنمو السكاني، حيث الأولى تعمل من خلال المنطق المحاسبي المتتالي والثانية تعمل من خلال المنطق الهندسي المتتالي ، وبناء على ذلك حدوث هذه الأنواع من الأزمات الاقتصادية يعتبر طبيعيا. هذا من الناحية الشكلية ولكن من الناحية العلمية هذه الدراسة ستقوم بالتعرف على تأثيرات الزيادة السكانية على الأزمات الاقتصادية والمالية.

٢. أهمية الدراسة

أهمية الدراسة تظهر في الطريقة التي تؤثر فيها الزيادة السكانية على الاقتصاد بشكل عام والأزمات المالية بشكل خاص، حيث أهمية هذه الدراسة تكمن في تحديد بالضبط تأثير الزيادة السكانية على وجود ، حدوث، أو تجنب الأزمات المالية. هذه الدراسة تسعى إلى تجنب كل المشاكل، المعوقات، والأسباب التي تؤدي إلى حدوث أزمات اقتصادية وتسعى أيضا إلى زيادة الاهتمام بهذه الأزمات وتطوير النشاطات التي تؤدي إلى تجنبها أو منعها من الحدوث، حيث أن الباحث لا يدرك إلى أي مدى معدلات الزيادة السكانية المرتفعة ستؤثر على تشكيل الأزمات الاقتصادية.

أهمية الدراسة تأتي من هدفها في توضيح التأثيرات الإيجابية والسلبية للزيادة السكانية على تشكيل الأزمات الاقتصادية في البلد بشكل عام. هذه الدراسة ستتعرف على التأثيرات الجانبية للأزمة المالية وانعكاساتها على الأفراد والجماعات في البلد، حيث أن من الممكن لهذه الزيادة في السكان أن تؤثر ايجابيا على الأزمات المالية عن طريق تقليص حجمها، نقلها لمكان آخر، تحويلها، أو تجنبها. هنالك أهمية أخرى لهذه الدراسة والتي تأتي من قلة وانعدام الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع هذه الدراسة، وبناء على ذلك تأتي هذه الدراسة لتغطية النقص الموجود في المكتبات العربية بشكل عام.

٣. الدراسات السابقة

يمكن الاطلاع على بعض الدراسات السابقة وقد وجد الباحث ان اغلبها لا يغطى الاثر بشكل كامل وهي:

١. دراسة ابو عيانه، فتحي: دراسات في علم السكان، دار النهظة،٢٠٠٠ حيث ركوت هذه الدراسة على الاثار التي تنجم عن الزيادة السكانية من عدة نواحي ولم تتطرق لأثارها على خلق الازمات المالية وهذه الدراسة كانت شاملة لأثار الزيادة السكانية ولكنها لم يجد الباحث اي علاقة لها بخلق الازمات المالية، مع انها تطرقت الى الاثار الاجتماعية والاقتصادية .

٢. مصطفى، عمر حمادة،دراسات في علم السكان، دار المعرفة،٢٠٠٩، يتحدث الباحث عن المشاكل التي توجدها الزيادة السكانية، ولكن لم تتطرق الى اثرها على خلق الازمات المالية، حيث ركزت هذه الدراسة على الاثار الاجتماعية والاقتصادية ولم تجد هذه الدراسة لاي علاقة بين الزيادة السكانية وبين ايجاد الازمات المالية.

٣. تحمد علي، اسماعيل، اسس علم السكان، دار الثقافة، ٢٠٠٩، تبحث هذه الدراسة في الاثار التي تحدثها الامات السكانية وخاصة علاقتها في خلق الامات المالية فهذ الدراسة شامله لكل الاثار التي تخلقها الازمات باستثناء اثرها على ايجاد الازمات المالية، حيث وجد الباحث ان الدراسة لم تغطي بشكل كامل وصريح الازمات المالية.

٤. منهجية الدراسة:

تقوم منهجية الدراسة على التحليل الوصفي لظاهرة الزيادة السكانية وأثرها على خلق الازمات الاقتصادية بشكل عام، وقد اعتمد الباحث في بحثه على مجموعة كبير من المشاهدات الخاصة به وباعتماد على خلفيته العلمية على تحليل الظاهرة. فما كتب عن هذه الظاهرة في اغلبها بحث في ماهيتها وكيف حدثت والاثار الناجمة عن حدوثها، اما دراستها من خلال اثر الزيادة السكانية عليها فانه لم يتم دراستها من هذه الناحية.

٥. الفرضيات

تقوم هذه الدراسة الوصفية على الفرضيتين التاليتين:

١. الفرضية الأولى: إن الزيادة السكانية في العالم اثرت على خلق الازمات المالية، وبالتالي إن ما يعانيه العالم من ازمة وكساد عالمي هذه الايام مرده الزيادة السكانية في هذا العالم.

٢. الفرضية الثانية: إن الزيادة السكانية في العالم لا توثر على الازمة المالية العالمية.

سيحاول الباحث وباستخدام الاسلوب العلمي الوصفي من دراسة وتحليل هاتين الفرضيتين، معتمدا وبشكل كبير على تجاربه ومشاهدته، لكونه عمل في وزارة التجارة والصناعة لمدة تزيد عن ربع قرن، ويحمل دراسة الدكتوراة في المحاسبة، وله خبرة تدريسية في جامعة البلقاء تزيد عن عشرين عاما مدرسا لمواد المحاسبة.

٦. الازمة المالية

تعرض العالم الآن ومنذ أواخر عام ٢٠٠٨م بأزمة مالية عالمية شديدة متعددة الأشكال، حيث أخذت اطوار عديدة، ورجح بعض الخبراء الاقتصاديون المتخصصون وجودها لعدة أسباب، والبعض رأى أن الفقر المعرفي و والجهل بالقدرة والتكهن لمعرفة أسبابها حاليا، وكانت نتائجها قاسية على الاقتصاد العالمي بشكل عام واقتصاد الكثير من الدول بشكل خاصة الدول النامية.

الأوضاع قبيل الأزمة المالية العالمية كانت طبيعية لذا فقد لقد عاش الاقتصاد العالمي قبيل الأزمة المالية العالمية في عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨م، بطفرة اقتصادية كبيرة وارتفاع حاد في أسعار جميع مواد الخام الطبيعية والصناعية، وشمل أيضا جميع المنتجات الطبيعية والصناعية ومنها الغذائية وعلى سبيل المثال اسعار القمح و الارز والحليب التي تعتبر سلة غذا العالم.

اما السوق العقاري فقد شهد نشاطا كبيرا في السوق الاسكانية، قابل ذلك ارتفاعا كبير في أسعار العقارات، وهذا ادى الى ظهور وقيام الكثير من المشاريع العقارية و في جميع أنحاء العالم، وكان ذلك بسبب تنافس البنوك ودار الاموال حول العالم في تقديم تسهيلات القروض العقارية، مما أدى ذلك إلى تطور هذا القطاع، والقطاعات الشبيه به وقد نتج عنه طبعا من ارتفاع كبير في أسعار مواد البناء وأجور الأيدي العاملة، مما حدا بالكثيرين إلى عدم القدرة على البناء عن طريق القدرات الشخصية للفرد، مما دفعهم الى للجوء للاقتراض من البنوك.

البداية كانت ظهور بوادر هذه الأزمة في الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتحديد في Wool street (وول ستريت)، وانهيار أسعار الأسهم، وظهور مشكلتي الائتمان

والرهن العقاري، وما تلي ذلك من تداعيات بعدها، في نفس الوقت كان هناك انخفاضا حادا في أسعار النفط، والكثير من المواد الخام الطبيعية والصناعية.

هذه الازمة القت بظلالها على العالم، فانهارت اسعار الاسهم في الاسواق المالية، وانخفاض أسعار صرف العملات في اغلب البلدان مما اوجد ضغطا كبيرا على الدول خاصة الدول التي تقوم بدعم مواطنيها، عن طريق سياسة الدعم التمويني.

في نهاية عام ٢٠٠٨م، وصلت أسعار معظم المواد والمنتجات إلى أسعار لم تصلها من قبل وأصبح الفرد عاجزا عن سد احتياجاته اليومية، والوفاء بالتزاماته البنكية الأخرى، مما أدى إلى عدم قدرة البنوك على توفير السيولة فيها بسبب توقف عملائها المقترضين عن دفع الأقساط الشهرية الواجبة عليهم، مما أدى إلى ظهور مشكلة الرهن العقاري.

كما برزت مشكلة الائتمان، التي تعرف بمنح القروض من قبل بيوت المال المحلية والعالمية والتي هي مشابهة لمشكلة الرهن العقاري، وتتلخص في عدم قرة أصحابها على تسديد ما صرفوه من بطاقاتهم الائتمانية والفوائد المترتبة عليها للبنوك الصادرة منها. مما جعلهم في اغلب الاحيان في موقف المعسر المالي وما يترتب على ذلك من مشاكل قانونية. هذه الامور دفعت كثير من بيوت الاموال وخاصة البنوك الى اعلان افلاسها.

أسبابها:

هناك كثير من الآراء حول أسباب الأزمة المالية العالمية، فبعض الخبراء يرون أن أسباب الأزمة المالية العالمية، يعود إلى طبيعة النظام المالي العالمي السائد في العالم، خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الاوروبي (النظام الرأسمالي)، الذي يعطي حرية كاملة في التعاملات الاقتصادية والمالية دون تدخل الدولة، وهذا كما يرى المتخصصون سمح بمضاربات غير منضبطة للأسهم، مما أدى إلى رفع أسعارها السوقية بشكل كبير غير منطقي، كذاك المضاربات الغير مسئولة والمجنونة في أسعار النفط، مما دفع الأسعار للوصول لقيمة خيالية من جهة.

ومن ناحية ثانية عدم وضع اسس معينة ومحددة للبنوك لتنظيم عمليات الائتمان والإقراض، مما جعل البنوك تقوم بعمليات الائتمان والإقراض بشكل كبير متخطية كل الحدود مما اوقعها في مخاطره كبيرة. كذلك عدم رغبت الدولة في التدخل في بادئ الامر وذلك لإنقاذ كثير من البنوك والشركات من الإفلاس بحجة عدم تدخل الدولة في الاقتصاد (الحرية الاقتصادية).

ويرى بعض الخبراء عدم القدرة على التكهن في الوقت الحاضر بأسباب الأزمة المالية العالمية، وان هناك عوامل عديدة ساهمت في هذه الأزمة ومنها:

١. ارتفاع اسعار النفط بشكل جنوني وحيث وصل برميل النفط الى أكثر من ١٥٠ دولار.
٢. التضخم.
٣. التلاعب بسعار العملات والاصول
٤. لإنفاق الكبير على الحروب وزيادة الإنفاق العسكري مما أدي إلى قلة الإنفاق في مجال التنمية.
٥. زيادة الخسائر الناجمة عن المشاكل والكوارث الطبيعية والبيئية بسبب ظاهرة الاحتباس الحراري.

٦. توظيف الاقتصاد في خدمة الأهداف السياسية والعسكرية بدلا من التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

مظاهرها:

تعددت إشكال ومظاهر الأزمة المالية العالمية في مختلف إنحاء العالم. ويمكن ملاحظة أثارها أكثر في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا أكثر من أي مكان أخر في العالم، ولكن هذا لا يمنع امتدادها إلى مختلف أنحاء العالم، ولكن بوتيرة مختلفة، ومن أهم مظاهرها:

١. ظهور مشكلة الائتمان (البطاقات الائتمانية)، وهي عدم قدرة العملاء على تسديد مصاريف وفوائد بطاقاتهم الائتمانية.
٢. ظهور مشكلة الرهن العقاري، وهي عدم قدرة المقترضين على سداد القسط الشهري الذي حصلوا عليه لبناء أو شراء عقار ما للبنك الذي حصلوا على القرض منه.
٣. تراجع قدرة الكثير من المؤسسات والشركات الكبيرة على استمرار تمويل عمليات الإنتاج بها، وكذلك ضعف قدرتها على سداد ديونها
٤. انخفاض القوة الشرائية للأفراد حول العالم خاصة في الولايات المتحدة وأوروبا.

نتائجها:

برز الى حيز الوجود النتائج الاقتصادية العالمية حول العالم بشكل عام والولايات المتحدة بشكل خاص. ومن أهم هذه النتائج:

١.انخفاض أسعار النفط بأكثر من ٧٥%.
٢.انهيار أسعار الأسهم وانخفاض قيمة معظم الأسهم دون القيمة السوقية للسهم لكثير من المؤسسات الكبيرة في العالم.
٣.تراجع مستوى التضخم في جميع أنحاء العالم وخاصة الدول النامية.
٤.إعلان الكثير من الشركات والبنوك عن إفلاسها.
٥.فقدان الملايين من العمال حول العالم لوظائفهم مما أدى إلى زيادة معدل البطالة والباحثين عن عمل.
٦.توقف الكثير من المشاريع الكبيرة حول العالم.
٧.تراجع معدل دخل الفرد حول العالم.
٨.الدعوة إلى إيجاد قوانين تنظم العمليات الاقتصادية عامة والمالية خاصة.
٩.الدعوة إلى إيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد فعال وبديلا عن النظام الرأسمالي.
١٠.الدعوة إلى اعتماد اكثر من عملة بديلا للدولار كعملة احتياطية في العالم.
١١.تراجع التنمية الاجتماعية حول العالم.
١٢.تدهور النمو الاقتصادي العالمي.

يظهر لنا مما سبق إن الأزمة المالية العالمية كانت تداعياتها ما زالت مستمرة وستستمر لفترة لاحقة، حيث أن الاقتصاد العالمي يتجه نحو الركود والكساد. وهذا بدوره يجعل الحكومات عاجزة عن تنفيذ سياساتها التنموية، كما يجعل المؤسسات المالية والبنوك تشدد وربما لا تقوم بعمليات التمويل والإقراض، اضافة الى ذلك يحد من أعمال التنمية

والتشييد، وبالتالي تراجع الطلب على الكثير من المواد والسلع المختلفة.
وهذا بدوره يؤدي إلى تراجع وبشكل غير مسبوق في مستويات الدخل القومي ودخل الفرد حول العالم، مما ينعكس على مستويات الرفاهية وقدرة الأفراد على الإنفاق، وبالتالي انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الإقبال على مختلف المنتجات، وايضا يوثر بدوره على وحدات الإنتاج المختلفة مما يجعلها تسرح الكثير من العمال.
ولهذا لا بد لدول العالم أن تعمل وبشكل مكثف وتحاول أن تجد حلا يساهم بشكل جذري في حل هذه الأزمة بأسرع وقت ممكن وضرورة القضاء على أسبابها وتلافيها في المستقبل منعا لظهورها مرة أخرى.

إن التاريخ الاقتصادي غني بعدد هائل من الأزمات المالية وأزمات أسعار الصرف، فقد شهدت الفترات الزمنية التي سبقت القرن الماضي احتداد الأزمات المالية وخصوصا الأزمات المصرفية، وهناك مثالين بارزين في تلك الفترة تمثلت في أزمة بنك بيرينجز عام ١٨٩٠ والتي تضمنت أوجه شبه واضحة بأزمة المكسيك التي وقعت في الفترة ما بين ١٩٩٤و ١٩٩٥، كما أن هناك أزمة أسعار الصرف في الولايات المتحدة الأمريكية في الفترة ما بين ١٨٩٤و ١٨٩٦ .

كما وقعت في القرن السابق أزمات مالية عديدة في فترة ما بين الحربين العالميتين، بالإضافة إلى أزمات الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي في الستينات، وانهيار نظام بريتون وودز في أوائل سبعينات القرن الماضي وأزمة الديون الخارجية في الثمانينات .

وفى التسعينات من القرن السابق، وقعت أزمات العملة في أوروبا وهى أزمات خاصة بآلية سعر الصرف في النظام النقدي الأوروبي في الفترة من ١٩٩٢– ١٩٩٥، كما وقعت الأزمة المالية في مناطق شرق آسيا وهى الأزمة التي مرت بها كوريا وماليزيا والفلبين وتايلاند في الفترة من ١٩٩٧ إلى ١٩٩٨ . وكان لهذه الأزمات تكاليف متباينة من حيث الناتج والنفقات المالية العامة وشبه المالية العامة الموجهة لدعم القطاعات المالية الضعيفة. كما كان لهذه الأزمات آثار انتشرت بشكل ملموس على نطاق دولي، واقتضت في عدد من الحالات تقديم مساعدة مالية دولية لتخفيف حدتها وخفض تكاليفها، والحد من انتشار عدواها واحتواء آثارها السلبية على البلدان الأخرى (٢).

وفى النصف الثاني من عام ٢٠٠٨ تصاعدت أزمة مالية بدأت حلقاتها بعنف فى الولايات المتحدة الأمريكية وامتدت حلقتها بحكم التشابك والتداخل العالمي الشديد عبر خريطة العالم إلى دول الإتحاد الأوروبي وباقي دول العالم .

وفى إطار ما سبق يمكن لنا تحديد بعض الأزمات المالية التي شهدتها الاقتصاديات في مناطق مختلفة من العالم وهى : أزمة الكساد الكبير وأزمة يوم الإثنين الأسود وأزمة المكسيك والأزمة الأرجنتينية، ثم الأزمة الآسيوية والأزمة المالية العالمية المعاصرة.

وسوف نتعرض لهذه الأزمات وخاصة للأزمة المالية العالمية المعاصرة من حيث أسبابها وآثارها ومواجهتها والدروس المستفادة.

وفيما يلى نبذة عن كل منها:

١ – البيع الصوري أو المظهري:

هذا النوع من البيع يقصد به بالبيع الصوري أو المظهري خلق تعامل مظهري نشط على سهم ما في الوقت الذى قد لا يوجد فيه تعامل فعلى يذكر على هذا السهم . ومن صور البيع المظهري قيام شخص ما ببيع أوراق مالية صوريا لأبنه أو أحد أفراد أسرته ومن صوره كذلك قيام ذلك الشخص بشراء وبيع ذات الورقة في ذات اليوم لشخص يتفق

معه على ذلك، وتتم العملية بأن يقوم المشترى بإعادة بيع الورقة إلى ذات الشخص الذى اشتراها منه وذلك في نفس اليوم وبسعر أكبر أو أقل حسب الاتفاق .

٢ – الشراء بغرض الاحتكار:

يقصد بالشراء لغرض الاحتكار قيام شخص ما بالعمل على شراء كل الكميات المعروضة من ورقة مالية ما، وذلك بغرض تحقيق نوع من الاحتكار يمكنه فيما بعد من بيع الورقة للراغبين في شرائها بالسعر الذى يراه. وفى بعض الحالات يحصر الشخص المذكور نشاطه الاحتكاري في شراء الأسهم التي يبيعها الآخرون على المكشوف حتى يحتكر تداولها فترتفع قيمتها السوقية ويحقق ربحا مضموناً. ويعتبر النوع الأخير من الاحتكار قمة الاستغلال للمضاربين. حيث يلتزم المضارب برد الأسهم محل صفقة البيع على المكشوف في أي وقت يقرره مقرض الأسهم. وفى ظل الاحتكار وارتفاع القيمة السوقية للأسهم قد يطلب المقرض أسهمه ليبيعها. وهنا يضطر المضارب إلى دخول السوق مشتريا وليس أمامه إلا قبول السعر الذى يحدده المحتكر.

٣– استغلال ثقة المتعاملين من تجار وافراد:

يقصد باستغلال ثقة العملاء الممارسات غير الأخلاقية من قبل السمسار تجاه أحد عملائه وذلك بإبرامه صفقات نيابة عنه، أو تشجيعه على إبرام صفقات دون أن يكون في ذلك مصلحة له. ويهدف السمسار من تلك الممارسات غير الأخلاقية إلى ابتزاز العميل لا أكثر ولا أقل، فهو يحصل على عمولة السمسرة من صفقات البيع والشراء التي يبرمها لعملائه سواء كانت تلك الصفقات مربحة أم غير مربحة. وكلما زادت الصفقات عددا وقيمة كلما زادت حصيلة السمسرة. (٤).

٤– اتفاقيات التلاعب في أسعار الأدوات المالية الأسهم والسندات:

وهي تتم بواسطة شخصين أو أكثر، وتستهدف اتفاقية التلاعب في أسعار الأوراق المالية إحداث تغييرات مفتعلة في أسعار الأوراق المالية بغرض تحقيق الربح. وقد تشتمل العضوية في مثل هذه الاتفاقيات على سماسرة عاملين في بعض المؤسسات التي لها أوراق متداولة، كما قد يساهم بعض هؤلاء الأعضاء بالعمل بينما يساهم الآخرون برأس المال، وقد يعين مدير يتولى تنفيذ الاتفاقية.

مفهوم الزيادة السكانية:

الزيادة السكانيّة ظهرت مشكلة عالمية مُلحّة في أوائل القرن العشرين حتّى وقتنا الحاضر تُشير إلى زيادة غير منتظمة ومدروسة في عدد السكان، حيث كشف البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ال UNDPعن فروقات غير منطقيّة بين عدد المواليد ومعدلات السكان بين مناطق العالم، ويرافق هذه الفروقات عدم عدالة في في توزيع الموارد العالمية، حيث يتركز الحظ الأوفر من الثروات والمعارف وسبل الإنتاج في يد فئة قليلة من الشعوب بينما تعاني الشعوب الأخرى من زيادة كبيرة في عدد السكان يرافقها فقر شديد ومدقع، ونظراً لخطورة هذه القضية سنقوم بطرح موضوع الزيادة السكانيّة من حيث المفهوم والأسباب بشكل مفصل في هذا المقال.

مفهوم الزيادة السكانيّة يُطلق عليها أيضاً اسم الزيادة الديمغرافية، وتتمثل في الزيادة الكبيرة في معدل أعداد السكان في منطقة ما، بحيث يزيد عدد المواليد الجدد في الوقت الذي ينخفض فيه عدد الوفيات بشكل كبير، وتكون هذه الزيادة السكانيّة في ظلّ ثبات الموارد المتاحة، ممّا يؤدّي إلى حدوث ضغط كبير على هذه الموارد ويرافق ذلك العديد

من الآثار الاقتصاديّة، والسياسيّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة كما ويؤثّر بشكل مباشر على مستوى الحياة والخدمات في المناطق التي تشهد هذه الزيادة.

أسباب الزيادة السكانيّة

أن الزيادة السكانية هي نتيجة لمجموعة من العوامل ومنها تحسّن وتطوّر الرعاية الصحيّة وذلك في ظل التطور العلمي والتكنولوجي الذي ظهر في القرن العشرين، حيث أدّى إلى التوسّع في مجال علاج ومكافحة الأمراض الخطيرة والمزمنة، وما رافق ذلك من أجهزة طبية ومخبرية للكشف المبكر عن تلك الأمراض، ممّا قلّل من معدّلات الوفيات إلى أقصى حد، وبالتالي زاد من عدد السكان .التطوّر الكبير في جانب العناية بالصحّة الإنجابية للمرأة، حيث ظهرت المراكز المتخصصة في متابعة حالات النساء الحوامل ورعايتهم وتطوّر عمليّات الولادة، ممّا شجّع من زيادة عدد الولادات .الزيادة الكبيرة في معدل الهجرات من مناطق إلى أخرى، بسبب الحروب الدامية التي شهدها العالم بعد ما يسمّى بظاهرة العولمة التي رافقها التنافس الشديد والدموي سواء على الصعيد الاقتصادي أو السياسي بين دول العالم.

منهجية التعامل مع الزيادة السكانيّة

يجب الاخذ بنظر الاعتبار العديد من الإجراءات للحدّ من الأضرار والآثار الخطيرة الناجمة عن الزيادة الكبيرة جداً في عدد السكان، وتتمثّل هذه الإجراءات بشكل أساسي في نشر الوعي حول أهمية تنظيم الإنجاب وعدد أفراد الأسرة وخاصة بين فئات النساء غير المتعلمات أو ذوات المستوى الثقافي المتدني في دول العالم الثالث أو المجتمعات النامية .تعزيز دور برامج التنمية المستدامة التي تستهدف النهوض بكافة القطاعات الصحيّة، والاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والخدماتيّة، والقانونيّة وغيرها بصورة تضمن استيعاب هذه الزيادة إلى أقصى درجة ممكنة، ومحاولة إيجاد فرص عمل والحد من البطالة من خلال تشجيع الاستثمار وفتح الباب أمام الريادة تجنباً للمشاكل الاجتماعية التي ترافق التضخّم السكاني والتي تنتج بشكل أساسي عن أوقات الفراغ وعدم وجود هدف للشباب والفقر.

هذه الزيادة السكانية لا شك بانها تخلق مشكلة سكانية، واجتماعية واقتصادية تودي الى تفشي كثير من الامراض والعلل. واهم ما يميز هذه الزيادة أنها قد وجدت وخاصة في القوى العاملة التي اصلا قد وجدت، مما يودي الى ضغط كبير على اقتصاديات الدول على تامين الوظائف.

٨.التحليل:

لو أن عدد سكان الارض اقل مما هو عليه فان اثار هذه الازمة التي حدثت ستكون اثارها، اقل بكثير مما هو عليه اليوم، وخاصة الاثار المتعلقة بالفرد والجماعة. من هذا التساؤل سينطلق الباحث في الاجابة على هذا التساؤل. طبعا يقابله تساؤل مقابل تماما ولذلك لسلامة البحث العلمي.

لا يمكن اعتبار الأزمات المالية ظاهرة حديثة بأي شكل، بل أنها تخضع في كثير من الأحيان لنفس القوى التي طالما مارست تأثيرها في كثير من الأزمات، غير أنه يبدو بالفعل أن الابتكارات المالية وزيادة التكامل بين الأسواق المالية العالمية خلال العقدين الماضيين من القرن السابق قد أضافا بعض العوامل والمحاذير الجديدة لدرجة أنه على الرغم من وجود بعض الاختلافات في أوجه الشبه بين تلك الأزمات إلا أن تلك التي

وقعت في العشر سنين الاخيرة قد اختلفت عما سبقتها في الوقوع في نواح هامة. ويمكن لنا القول إن انتشار الأزمات وأثارها المعدية قد بدا أكثر وضوحا وأبعد أثرا عن ذي قبل.

وتوجد عدة تعريفات للأزمة لعل من أهمها التعريف الذي يرى أن الأزمة هي: نقطة حاسمة تتعرض لها الدولة نتيجة تغير ما في بيئتها الداخلية أو الخارجية، بما يترتب عليه تهديد القيم والأهداف الأساسية التي تسعى إليها في ظل عدد من الضغوط الناجمة عن محدودية الوقت المتاح للتصرف واعتبارات المفاجأة التي تحيط بها. (١)

قامت الأزمة على العديد من النقاط، كما أنها تتسم بالعديد من الخصائص والصفات وتمر بالعديد من المراحل، وفى ظل هذا التعدد في العناصر والصفات والمراحل تتعدد أنواع الأزمات.

وقد مرت الأسواق الدولية بمجموعة من الأزمات المالية التي شهدها العالم، وتعتبر الأزمة المالية العالمية التي انتشرت في الفترة الأخيرة حلقة مكملة لسلسلة من الأحداث المماثلة التي شهدتها الاقتصاديات في مناطق مختلفة من العالم خلال السنوات الأخيرة .

هذا يبين ان الازمة المالية كانت تهيئي نفسها بشكل متقن، أي انها هي وليدة التخطيط المسبق لكل ما في الكلمة من معنى، ولا يمكن اغفال بعض الدول في تكوين وخلق هذه الازمة. من خلال الحجم الذي ظهرت به لا يمكن ولا باي شكل من الاشكال اغفال دور بعض الدول، ويستنتج الباحث من حجم وقوة هذه الازمة، فالعقل لا يقبل بان ما حدث هو عبارة عن صناعية فردية، فحجم هذه الازمة لا يمكن الا ان تكون وراءها دولة او اكثر، ويرى الباحث من خلال دراسة التاريخ الأميركي وما يحتويه من بشاعة في كثير من المراحل التاريخية بداية مع القضاء على الهنود الحمر مرورا بألقاء القنابل الذرية على اليابان وانتهاء بخدعة القاعدة واسامة بن لادن من اجل ابتزاز العالم العربي بشكل رخيص، وما خسرت الدول العربية وخاصة شاربي النفط ما هو الا دليل ادانه على سياسة الولايات المتحدة الأميركية، بان الازمة المالية العالمية ما هي الا من صناعة الولايات المتحدة الأميركية.

لا شك بأن الازمة المالية التي حدثت في أواخر العام ٢٠٠٨ ما هي الا نتيجة لعمل مشترك قامت به مجموعة كبيرة من المتنفذين بهدف سلم الامة العربية، فقد حققت اكبر مكاسب في موضوع الرهن العقاري، عن طريق بيع هذه الرهونات الى الدول العربية افرادا وحكومات، ونتيجة لهذا هوت الأسهم في أسواق الخليج العربي الى مستويات قياسية، ودخل قطاع الإسكان في مرحلة سكون بعدما انخفض بشكل كبير، مع ان قيمة صرف العملات بقت ثابتة، ولكن هذا لا يعتبر مؤشر، قابل ذلك اخفاض كبير في احتياطيات الصناديق السيادية لدول الخليج، في المقابل اخفضت أسعار النفط لمستويات متدنية جدا قابل ذلك اخفاض عوائدها.

بالنسبة الى العمالة الوافدة، فقد دفعت جزاء من الثمن وكانت احدى الضحايا الذين دفعوا الثمن، فقد انخفض الدخل لديهم بشكل كبير، وعانوا من ارتفاع الأسعار وخاصة أسعار السكن، وانخفضت تحويلاتهم الى البلد الام، وبشكل عام فقد تأثروا كثيرا من هذه الازمة.

بالنسبة الى الزيادة السكانية وعلاقتها بأزمة المالية لم يجد الباحث أي ربط بيتهما، فالأزمة السكانية هي بحد ذاتها مشكلة كبيرة، وتمتاز هذه المشكلة بالنمو المشاهد والبسيط

ويكون على وتيرة شبه منتظمة. بعكس الازمة المالية التي انفجرت بشكل كبير لا يمكن قياسه. فالعلاقة بين الازمة المالية وارتفاع عدد السكان شبه معدومة.

٩.النتائج

لقد توصل الباحث الى مجموعة من النتائج يمكن تلخصها بالنقاط التالية:

١. لا يمكن الربط بين ظهور الازمة المالية وبين الزيادة في عدد السكان، فكل واحدة لها مسببتها ولا يوجد اي ربط بنهما.
٢. مع ارتفاع معدلات الزيادة السكانية يقابل ذلك تشديد في تساهلات منح القروض وها بحد ذاته دفاعا عن أن الزيادة السكانية تعمل على خلق الازمات المالية.
٣. الاسباب الرئيسية لاي ازمة مالية تكون في ضعف القوانيين التي تحمي اصحاب رؤوس الاموال، وهذا من جنب منح التسهيلات.
٤. شركات ومكاتب تدقيق الحسابات لعبت دورا بارزا في نقل الازمة وتستر عليها وفي كثير من الاحيان لعبت الدور الرئيس في خلقها.
٥. غياب الوعي التمويلي لدى الدائنين ورغبتهم في الحصول على عوائد سريعة خلق ثغرات كبيرة في منظومة منح التسهيلات.

١٠.التوصيات

يوصي الباحث بمجموعة من التوصيات لعلها تعمل على سد الثغرات التي كانت في منظومة منح القروض والتسهيل الائتماني، وهي:

١.التشديد على تشريع القوانين التي تنص على منح التسهيلات المالية وخاصة لبيوت الاموال المالية مثل البنوك.
٢. اعتماد المعايير المحاسبية كنصوص قانونية وليس كأدوات استرشادية في عملية بناء المنظومة المالية في البلد.
٣.معالجة نظرية الوكالة، والثغرات الموجودة بين مالكي المؤسسة ومجلس الادارة فهناك فجوى كبيرة بين المالكيين وبين مجلس الادارة، ففي كثير من الاحيان يعمل مجلس الادارة على بعض الاجراءات التي تخدم مصلحته الخاصة وليس مصلحة مجلس الادارة.
٤. تفعيل حكومة الشركات من مجموعة من المبادئ الى نصوص قانونية تعمل على معالجة الفجوة في منح الصلاحيات في الشركات.
٥.قيام الدولة بفتح المشاريع وذلك لاستقبال العاطلين عن العمل، حيث ان هذه الشريحة من السكان وهم النشطاء اقتصادين مهيئين لدخول سوق العمل، وهذا ينعكس ايجابا على تخفيف الحاجة لتسهيلات مالية وخاصة عندما يكون حجم المشاريع كبير نسبيا.

Abstract

The Effect of Increasing Population Growth Ratios on the Occurrence of Economic Crises

By Ziad Gamal Haddad

The aim of this study was to investigate the impact of population growth rates on the occurrence of global crises. The study relied on the descriptive analysis of the phenomenon of overpopulation and its impact on the creation of economic crises in general. The study concluded that the emergence of the financial crisis cannot be linked to the increase in the population. Each one has its own cause and there is no link between them. And not as guidance tools in the process of building the country's financial system.

المراجع

١. رنا محمد البطرنى: الترتيبات الإقليمية والدولية لإدارة الأزمات المالية المعاصرة فى الدول النامية، القاهرة: ٢٠٠٦، ص ٢٠

٢. المرجع السابق، ص ١٣.

٣. Francis, J: Investment Analysis and Management, Mcgraw-Hill ,١٩٨٦ , p: ٩٨١

٤. جيهان كامل محمد: الأزمات الاقتصادية فى أسواق المال الدولية ومدى تأثيرها على سوق الأوراق المالية، القاهرة: ٢٠٠٠، ص٨٠.

٥. حمود، احمد سكان الاردن، الجامعة الاردنية، ١٩٩٨، ص١.

٦. راويه عاطف مختار: الأزمة المالية الأرجنتينية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية: القاهرة: العدد ١٤٨، إبريل ٢٠٠٢، ص ص١٦٩-١٧٠.

٧. أمير الفونس عريان: تطورات الأزمة المالية فى الأرجنتين، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد الأول ٢٠٠٢، ص ص ٦٢-٦٣.

٨. إبراهيم نصار: الأزمة المالية فى دول النمور الأسيوية – المظاهر،الأسباب، الدروس المستفادة، مرجع سابق، ص٢.

٩. مجلة التمويل والتنمية: ديسمبر ١٩٩٧، ص١٢.

١٠. التقرير الاستراتيجى العربى: ١٩٩٧، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة: ١٩٩٨، ص١٠٠.

١١. المرجع السابق، ص ١٠٠.

١٢. World economic out Look: ١٩٩٨, I.M.F, Washing,ton P.٣

١٣. David Hale: the East Asian Financial crisis and the world Economy, House Banking committee, November, ١٩٩٨,Mimeo, P.٤.

١٤. عمرو الشربينى: صندوق النقد الدولى واضطرابات أسواق المال، السياسة الدولية، يناير ١٩٨٨ ص ص ٣٠٢-٣١٠.١.ابو عيانة،محمد فتحي، جغرافية السكان اسس وتطبيقات، دار المعرفة، الطبعة الرابعة ٢٠١٥.